

فند صيَّرت الأمويةُ الحكمَ وراثيًّا ، لم يهدأ بال الطالبين ، وبسلاحها هذا حاربوها ليردوا الميراث إلى أصحابه من آل البيت . وقد ظلت دعوتهم تزلزل الأمويين ، لم يزدتها التنكيل والمطاردة إلا ضراماً ، وإن اضطرها بعد عدد من المعارك الدامية ، إلى تسرُّ ما كان ليفوت عينَ التاريخ الفاحصة .

ومن ناحية أخرى ، وليت الأموية الحكم ، وقد اتسعت الدولة بما ورثت من عروش الأكاسرة والأباطرة والفراعين ، وأظلت شعوباً من أجناس شتى ، لم تحاول الدولة العربية أن تتألفها أو تساعد على اندماجها في المجتمع ، وأن تحكّمها بروح التسامح والعدالة والمساواة ، على ما أمر به الإسلام .

كانت تنظر إليهم في حذر وارتياب ، وتحاول أن تلزمهم مواضع بعينها لا يتجاوزونها ، حتى لا يتغلغلوا في المجتمع العربي ويصبغوه بصبغة أعجمية . ولم يكفها في ذلك أن عزلتهم عن الشؤون العامة وحرمت عليهم مناصب الدولة ، بل ألزمت الداخلين في الإسلام منهم ، بالولاء لقبيلة عربية ! وربما حرمت عليهم الهجرة إلى حواضر الإسلام والسيادة العربية ، كما فعل « الحجاج » الذي لجأ في بعض الأحيان إلى إعادتهم إلى قراهم بالقوة^(١) .

ثم بلغ الأمر أقصى مداه ، حين أبقت الأمويةُ الجزيةَ على من أسلم من الموالى حتى لا يُضارَّ بيتُ المال بازدياد الداخلين في الإسلام ، يلتمسون ما أقره لهم من حق المساواة . وقد أبى « عمر بن عبد العزيز » أن يقر هذا الوضع الجائر المخالف لمبادئ الإسلام ، فكتب إلى واليه أن «ضع الجزيةَ عمن أسلم قبَّح اللهُ رأيك ، فإن الله بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً . ولعمري لعمُرُ أهونُ عند الله من أن يدخل الناس الإسلامَ كلهم على يديه » .

لكن الأمر كان قد فسد ، بحيث لا يصلحه إجراء فردي لا يمثل سياسة الدولة ، موقوت بمدة خلافة عمر بن عبد العزيز .

واتسع الخرق على الراقع :

لم يكد « عمر » يمضي حتى عادت الحال إلى مثل ما كانت عليه وأسوأ ،

(١) راجع حديث «لهوزن» عن هذه الإجراءات وأثرها وصددها . في كتاب « تاريخ الدولة العربية » ٢١٨ : ٣٠٠ من الترجمة العربية للدكتور أبو ريده .